

12-07-15-00-conference-of-the-parties-cop-7th-meeting-conference-of-the-parties-serving-as-the-meeting-of-the-parties-to-the-kyoto-protocol-cmp-5th-meeting

لجنة باريس

وأشار فابريوس، رئيس الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف/الدورة الحادية عشر لمؤتمر الأطراف العامل إلى أسلوب العمل المتفق عليه، معلناً عن بدء عمليات تشاور إضافية حول: التكيف والخسائر والأضرار، بقيادة كل من رينيه أوريانا (بوليفيا) وآسا رومسون (السويد)؛ وحول آليات التعاون، بقيادة كاثرين ماكينا (كندا) وميسر متشارك سيتم الإعلان عن اسمه فيما بعد، وحول الغابات، بقيادة دانيال أورتيجا فيسنتي باتشيكو (الإكوادور) وميسر متشارك سيتم الإعلان عن اسمه فيما بعد. كما أعلن فابريوس عن تشكيل مجموعة عمل بشأن تدابير الاستجابة. ثم قدم الميسرون المشاركون تقارير عن مشاوراتهم خلال يوم الأحد 6 والثنين 7 ديسمبر/ كانون الأول.

وفيما يتعلق بدعم/ سبل التنفيذ، أقر ايمانويل يسوز نجوننت (الغابون) أن المشاورات المعنية بتمويل المناخ قد حققت "تقدماً". وأشار إلى إحراز تقدم نحو وضع أساس مشترك محتمل في عدة أمور من بينها تقديم الدعم وتعبئة تمويل المناخ. وأكد مجدداً على الوفاء بالالتزامات القائمة ومواصلة تولى الدول المتقدمة دور القيادة. كما تحدث في إيجاز عن صيغة مقترحة محددة حول كيفية تحديد دور الأطراف الأخرى، مثل "التدريعات الطوعية" أو "المساهمات المقدمة من قبل من هم في وضع/ على استعداد/ قادرين على القيام بذلك" أو الإشارة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقال أن بعض الأطراف قد أعربت عن تحفظات قوية، ودعا إلى الترابط مع أحكام ومبادئ الاتفاقية الحالية.

وحول دعم الوصول والاستعداد، أفاد يوخن فلاسبارث (ألمانيا) أن الأطراف قد وضعت مقترح نصي لتقريب وجهات النظر.

وحول تطوير ونقل التكنولوجيا، أشار فلاسبارث إلى الاتفاق حول العمل التعاوني، والرؤية طويلة الأجل، ووضع إطار وآلية التكنولوجيا.

وحول بناء القدرات، أفاد أن الأطراف قد وصلت إلى اتفاق بشأن العمل الذي ينبغي القيام به قبل عام 2020، وحول تشكيل "لجنة باريس المعنية ببناء القدرات". وبالإضافة إلى ذلك، أعلن عن نص نظيف في معظمه حول برنامج عمل ما قبل 2020 بشأن بناء القدرات.

وفيما يتعلق بالتميز والتفاوت، وصف فيفيان بالاكريشان (سنغافورة) المساهمات المحددة على المستوى الوطني بأنها "ابتكار" يعمل على إتاحة الفرصة لجميع الأطراف لتفعيل نقاط الانطلاق الخاصة بكل منها وإدخال تحسينات مستمرة مع مرور الوقت. وصرح بأن النصوص التي تؤكد على عدم التراجع وأن الدول المتقدمة سوف تستمر في القيام بدور القيادة "هي نصوص مدوية جداً". وأفاد أن المجموعة قد ناقشت الهدف (المادة 2)، والبند العام (المادة 2 مكرر) والتخفيف (المادة 3).

وفيما يتعلق بالتميز والتفاوت في الأقسام المعنية بالشفافية والتمويل، أقر لويس ماتشادو (البرازيل) النصوص التي تؤكد على أن الدول المتقدمة سوف

الأحداث الرئيسية للمؤتمر المنعقد في باريس

الثنين، 7 ديسمبر/ كانون الأول 2015

في يوم الاثنين الموافق 7 ديسمبر/ كانون الأول، انعقد الجزء المشترك رفيع المستوى لمؤتمر الأطراف/ مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو على مدار اليوم. كما اجتمع فريق الاتصال المعنى بالتنفيذ المشترك في إطار مؤتمر الأطراف العامل. خلال الفترة الصباحية وبعد الظهر، تناولت المشاورات غير الرسمية للوزراء في إطار لجنة باريس "الدعم: سبل التنفيذ (التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات)"، وأجرى الميسران المشاركون اجتماعات ثنائية حول: الإسراع بإجراءات ما قبل عام 2020 والطموح متضمناً الأهداف طويلة الأجل والمراجعة الدورية والتميز والتفاوت، ولا سيما فيما يتعلق بالتخفيف والتمويل والشفافية والدعم: سبل التنفيذ (التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات)". وخلال الفترة المسائية، انعقدت لجنة باريس.

الجزء رفيع المستوى المشترك لمؤتمر الأطراف/ مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو

قال لوران فابريوس، رئيس الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف/الدورة الحادية عشر لمؤتمر الأطراف العامل، للوزراء أن "الوقت قد حان لاتخاذ قرارات" ودعا الوزراء لتبادل وجهات نظرهم السياسية بشأن التسويات اللازمة للتوصل إلى اتفاق عالمي.

وصف بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة باريس بأنها "فرصة لتحديد المصير"، وقال أن الاتفاق الجديد ينبغي أن يتناول عدة أمور من بينها، إرسال إشارة للقطاع الخاص مفادها أن الانتقال منخفض الانبعاثات قد بات وشيكاً، وأنه يتضمن دعم التكيف والتخفيف.

أكد موجن يكتوفت، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة أن اجتماع باريس ينبغي أن يقدم اتفاق سياسي يراعي الإنصاف والطموح في جوهره، ويتمكن في الوقت نفسه من تعزيز القدرة على التعافي من الأخطار وزيادة التمويل من القطاعين العام والخاص، مشدداً على إمكانية ذلك.

أثناء توضيحه أنه بحلول نهاية العام قد يصل متوسط ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى درجة مئوية واحدة عما كانت عليه قبل الثورة الصناعية، قال هوسنج لي، رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن العلم قد حدد المشكلة ويعمل على تقديم حلول لها.

ودعت كريستينا فيغيريس، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الوزراء لممارسة القيادة السياسية أثناء صياغة الاتفاق حتى يفي بالمطلوبات الوطنية والمحلية ويرقي إلى مستوى النزاهة العلمية ويحمي من هم عرضة للأخطار ويعزز الرخاء المستدام للجميع.

واصل الجزء رفيع المستوى أعماله ببيانات لرؤساء الدول والحكومات ونوابهم والوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود. والبيت الشبكي للبيانات متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

[http://unfccc6.meta-fusion.com/cop21/events/2015-](http://unfccc6.meta-fusion.com/cop21/events/2015-12-07-10-30-joint-high-level-segment)

[12-07-10-30-joint-high-level-segment](http://unfccc6.meta-fusion.com/cop21/events/2015-12-07-10-30-joint-high-level-segment)

[http://unfccc6.meta-fusion.com/cop21/events/2015-](http://unfccc6.meta-fusion.com/cop21/events/2015-12-07-10-30-joint-high-level-segment)

يشترك في كتابة وتحرير هذا العدد من نشرة مفاوضات الأرض enb@iisd.org Earth Negotiations Bulletin © جيفر آلان، وبيتي أنتونيتشو، وريشكيش رام بنداري، ود. ماري لومي، وأنا شولتز، وفيرجينيا وايزمان. الترجمة العربية: نهي الحداد. المحرر الرقمي: كيارا وورث. المحرر د. باميل تشاسيك (pam@iisd.org). مدير الخدمات الإخبارية للمعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) : لانجستون جيمس جوري السادس "كيمو" (kimo@iisd.org). الجهات المانحة للنشرة هي الاتحاد الأوروبي وحكومة سويسرا (المكتب الفيدرالي السويسري للبيئة) والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والمملكة العربية السعودية. يأتي الدعم العام للنشرة خلال سنة 2015 من الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة وسلامة المباني والسلامة النووية في ألمانيا ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، وسوان إنترناشيونال، ووزارة الشؤون الخارجية في فنلندا ووزارة البيئة في اليابان (من خلال معهد الاستراتيجيات البيئية العالمية) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز بحوث التنمية الدولية. تم توفير تمويل خاص لتغطية هذا المؤتمر بواسطة المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي، ووزارة الزراعة والغابات والبيئة وإدارة المياه بالنمسا، ووزارة البيئة في فنلندا. تمويل ترجمة النشرة إلى اللغة الفرنسية قدمته الحكومة الفرنسية، ومنطقة والون البلجيكية، ومقاطعة كيبيك، والمنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية/معهد التنمية المستدامة للدول الناطقة بالفرنسية. الآراء المتضمنة في النشرة هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المعهد الدولي للتنمية المستدامة أو غيره من الجهات المانحة. ويمكن استخدام مقتطفات من هذه النشرة في المطبوعات غير التجارية مع التنويه الأكاديمي المناسب للمصادر. للحصول على معلومات عن النشرة، بما في ذلك طلبات توفير الخدمات الإخبارية، اتصل بمدير الخدمات الإخبارية من خلال بريد الإلكتروني (kimo@iisd.org)، تليفون +1-646-536-7556، أو على العنوان التالي في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية: 300 East 56th St., 11D, New York, NY 10022, United States of America. يمكن الاتصال بفريق نشرة مفاوضات الأرض بمؤتمر تغير المناخ في باريس - نوفمبر/تشرين الثاني 2015 (الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) على البريد الإلكتروني: anna@iisd.org

الدورة الحادية عشر لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو.

فرق الاتصال: التنفيذ المشترك: عرض يوا أوسافو (غانا) الرئيس المشارك مسودة القرار، وأشار إلى أنه لا يزال أمام الأطراف مجموعتين من الأفراس لاتخاذ قرار بشأنها. وبناء على طلب مندوب اليابان، قامت الأطراف بتحريك فقرة، وأكدت على مخاوفها حول الوضع الصعب للسوق الذي يواجهه المشاركون في التنفيذ المشترك التابعين لقسم العمليات.

وناقشت الأطراف أيضا فقرة حول طلب توصيات من اللجنة المعنية بالإشراف على التنفيذ المشترك للنظر فيها في الدورة الرابعة والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ في سياق مراجعة المبادئ التوجيهية للتنفيذ المشترك. أعاد مندوبو الاتحاد الأوروبي وسويسرا واليابان صياغة الفقرة، ووافقت الأطراف على تضمين التوصيات المقدمة من اللجنة المعنية بالإشراف على التنفيذ المشترك وتقديم خيارات لمعالجة المخاوف التي أثرت من قبل الجهات المعنية والتحقق منها بواسطة كيان مستقل معتمد لتغييرات ما بعد التسجيل. وأعربت الأطراف عن الفهم المشترك على أن هذا التحقق يمكن أن يشمل فترات تعليق وتعقيب عامة.

ووافقت الأطراف أيضا على أن تتولى اللجنة المعنية بالإشراف على التنفيذ المشترك تحليل الخبرات والدروس المستفادة. واتفقت الأطراف على إحالة مشروع القرار إلى مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو.

في الأروقة

في صباح اليوم الاثنين ازداد عدد المشاركين بصورة كبيرة، وقال أحد أعضاء الوفد ذوي الخبرة أنه بعد أربع سنوات من العمل المكثف فإن المفاوضات "قد أصبحت كاملة العدد". وتم عقد المشاورات غير الرسمية التي يقودها الوزراء ضمن لجنة باريس الجديدة في شكل يُذكرنا بالدورة السابعة عشر لمؤتمر الأطراف في ديربان، حيث استطاعت الأطراف أن تُعرب عن آرائها علنا. وفي عام 2011، تم الاقرار بهذا الابتكار الإيجابي على نطاق واسع مع ظهور منتدى ديربان والذي سيتم اختتامه في باريس. ومع ذلك، كانت هناك جهات نظر مختلطة حول ما إذا كانت هذه الصيغة الفرنسية من شأنها أن تسهل العمل الكبير الذي لا يزال يتعين إنجازه للتوصل إلى اتفاق جديد. وأعرب بعض أعضاء الوفد، بعد العمل دون كل لعدد من الأيام على الاتفاق الجديد، عن خيبة أمل طفيفة حول المشاورات الأولية في يوم الأحد، حيث أشار أحد أعضاء الوفد "نحن لم نتجاوز البيانات الخاصة بالمواقف". ومع ذلك، يعتقد كثير من اليمين المقبلين سيكون بمثابة الإشارة الحقيقية لما يمكن أن نتقدم بشأنه في القضايا الرئيسية.

قال أحد أعضاء الوفد "لدينا حقا فرصة لتحقيق شيء غير عادي هنا". وأشار مشارك متفائل آخر إلى التسويات الممكنة مناقشتها في الاجتماعات الثنائية على مسار العمل 2 حيث أن الأطراف قد وجدت أرضية مشتركة "حول العديد من القضايا المعقدة". وقالت مفاوضة من ذوي الخبرة انها "متفائلة ولكن بحذر" بشأن نتائج قوية لمسار العمل 2، خصوصا إذا كان هناك تقدم محرز في التنفيذ المعجل والتكيف".

في أول اجتماع رسمي للجنة باريس، أشار الوزراء الذين قاموا بتسهيل المناقشات إلى وجود تقدم متفاوت. وقالت أحد أعضاء الوفد التي خرجت لتوها من المناقشات غير الرسمية حول الحصول على التكنولوجيا أنها "شغرت بالارتياح" لاحتمال ظهور نقطة اتفاق حول قضية متشابكة مثل حقوق الملكية الفكرية. وقال مندوبه أخرى انها "لم تتفاجئ" بأن المناقشات بشأن التمايز والتفاوت لم تتقدم وتساءلت عما إذا كان هناك حاجة إلى توجيه سياسي على مستوى أعلى.

وفي الوقت نفسه، تحولت بعض من خيبة الأمل في الأسبوع الماضي بشأن عدم إحراز تقدم بشأن مراجعة 2013-2015 للهدف طويل الأجل إلى أمل حيث انتشرت أقاويل بين أعضاء الوفد حول "انتلاف ذي طموح عال". وقال أحد المراقبين "إن هدف 1.5 درجة مئوية لا يزال ممكناً، ولا يمكننا التخلي عنه". وأشار آخر "نحن بحاجة إلى أكثر من قاسم مشترك أدنى في الاتفاق"، وأعرب عن أمله في أنه "يمكننا في نهاية المطاف تغيير العقلية نحو العمل الطموح".

ومع ذلك، وعلى غرار حوارات ديربان، تم إغلاق المشاورات غير الرسمية في باريس أمام المراقبين، ولم يكن متاحاً سوى لجنة باريس عبر التلفزيون بمقر الاجتماع. قال أحد أعضاء المجتمع المدني المتسامحين "إن مساحة التفاوض ضرورية حتى نتمكن من الاحتجاج". بينما كان آخرون أقل سعادة بهذه الترتيبات الجديدة.

واستشرافاً للمستقبل، تساءل كثيرون كيف يمكن تنفيذ الجدول الزمني للرئيس فابوس بشأن "أن يكون هناك بطول يوم الأربعاء اتفاقاً جاهزاً للمراجعة قانونية مع وجود ما يقرب من 800 من المبررات بين الأفراس في النص ولم يتبق سوى يومين في هذا الجدول الزمني الطموح. وبالتالي اشار البعض إلى أنه يجب على حوارات التفاوض ولجنة باريس "أن تصنع المعجزات".

تستمر في القيام بدور القيادة دون تراجع، وعلى الاتفاق العام حول إمكانية تفعيل التمايز والتفاوت من خلال المرونة لصالح الدول النامية.

وفيما يتعلق بالشفافية، أقر "بالاعتراف الواسع" بأن بناء القدرات والدعم هما انعكاسات رئيسية للتمايز والتفاوت. وحول التمويل، أفاد أن العديد من الأطراف قد أكدت عدم وجود نية لوضع التزامات قانونية جديدة للدول النامية، بل تشجيعاً على المساهمة الطوعية.

وحول الطموح، أوجز تيني صندتوفت (النرويج) الأسئلة المطروحة على الأطراف، ومنها على سبيل المثال: كيف سيتم وضع إطار للإشارة المحتملة إلى حد الـ 1.5 درجة مئوية؛ وكيف يتم تحديد هدف مقبول على المدى الطويل للتخفيف خلال أطر زمنية مختلفة، وكيف يمكن الاتفاق على "لحظة عالمية" مشتركة كل خمس سنوات لتقييم وإثراء الجهود المستقبلية المحددة على المستوى الوطني حول التخفيف والتكيف والدعم، وكيف يمكن تقديم ما يضمن عدم تأثير عملية التقييم العالمي على تحديد الالتزامات على المستوى الوطني.

وقال جيمس فليتشر (سانت لوسيا) أنه في حين أشارت العديد من الأطراف من الدول المتقدمة والنامية إلى استعدادها للإشارة إلى حد الـ 1.5 درجة مئوية، أكدت أطراف أخرى على حد درجة الحرارة الوارد في اتفاقات كانون. وأضاف أن هناك اهتمام عام بالتعبير عن هدف جماعي طويل الأجل للتخفيف، والذي يمكن التعبير عنه بصورة كمية أو كيفية، مثل التحول إلى الحيد الكربوني أو إزالة الكربون. كما أقر الاتفاق على "لحظة عالمية" مشتركة كل خمس سنوات لتقييم ومراجعة التقدم الكلي، وإتاحة فرصة لتأكيد أو زيادة الأهداف، ولكن دون التزام بالقيام بذلك.

وحول إجراءات ما قبل عام 2020، ذكرت أمبير رود (المملكة المتحدة) أن الأطراف قد نظرت في مقترح تسوية يتضمن حوار تيسيري، ربما يتم تنفيذه في عام 2017، من شأنه دراسة حالة وخيارات زيادة التعزيز والتنفيذ بموجب الاتفاقية لجميع الأطراف مع مزيد من التركيز على تعهدات الدول المتقدمة.

كما أشارت إلى أن الأطراف قد توصلت إلى أساس مشترك لعملية الفحص التقني بشأن التكيف والتي من شأنها أن تضيف قيمة، طالما أنها لا تكرر العمل الذي تقوم به الهيئات القائمة في إطار الاتفاقية. ووافقت الأطراف على أن تقوم عملية الفحص التقني بشأن التخفيف بإثراء العملية المقترحة بشأن التكيف، مع التأكيد على ضرورة قيام الأطراف باختبار وتنقيح عناصر عملية الفحص التقني القائمة بصورة مستمرة.

طالب مندوبو توفالو والاتحاد الروسي وجورجيا بإرسال إشعار مسبق بوقت كافٍ قبل الاجتماعات على أن يتضمن الموضوعات التي سيتم مناقشتها. شدد مندوب ماليزيا نيابة عن الدول النامية متقاربة التفكير على الحاجة إلى إجراء مفاوضات شاملة وتستند إلى النص، واقترح "التحقق من الواقع" بحيث تستطيع الأطراف تقديم تعقيباتها ووجهة نظرها حول التقارير المقدمة من الميسرين المشاركين. أكد مندوب جزر مارشال على الحاجة إلى الثقة في رئاسة المؤتمر والوزراء وعارض "النهج الإجرائية" مثل أن تتولى الأطراف التفاوض على الطرق التي يتبعها الوزراء لتلخيص المشاورات. وقال مندوب الاتحاد الأوروبي ان "التفاوض على العملية لا يمكن أن يعيق التقدم".

دعمت مندوب غواتيمالا نيابة عن الرابطة المستقلة لأمريكا اللاتينية والكاريبي العملية الحالية التي بدأت بالمشاورات الرسمية التي يقودها وزير، وشددت على ضرورة إيجاد أرضية مشتركة مع مقترحات نصية محددة. واقترحت، بدعم من الاتحاد الأوروبي، أن يتم تكوين مجموعة إضافية للائتمثال.

واقترحت مندوب جنوب أفريقيا اشراك الميسرين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز في إعداد خيارات النص، وذلك بناءً على التيسير الوزاري ومسودة نص باريس وبمساعدة من الأمانة العامة. وقالت إن مجموعة المراجعة القانونية واللغوية يمكن أن تعمل على النص عندما يكون متوفراً.

أشار فابوس رئيس الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف إلى رغبة الطرفين في الإسراع في الصياغة، وربما إشراك الميسرين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز، وقال انه سيرد هذه المقترحات وسيعمل على إيجاد حل يمكن تطبيقه اعتباراً من الثلاثاء 8 ديسمبر/كانون الأول